

وأما اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله، فله ثلاثة حالات :
الأولى : أن يذكر للسائل ويلتزم به ، مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية
لمن يثبتها : يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله عَزَّوجَلَّ أن يكون من أفعاله ما هو
حادث . فيقول المثبت : نعم ، وأنا ألتزم بذلك فإن الله تعالى لم ينزل ولا يزال
فعالاً لما يريد ولا نفاد لأقواله وأفعاله كما قال تعالى : ﴿قُلْ لَوْكَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا
لِكَلْمَتَ رَبِّ لَفِيدَ الْبَحْرِ بَلَّ أَنْ تَسْفَدَ كَلْمَتَ رَبِّي وَلَوْجِئْنَا بِشِيلِهِ مَدَادًا﴾ [الكهف: ١٠٩]
وقال : ﴿وَلَوْأَنَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةِ أَكْلَمْ وَالْبَحْرُ يَمْدُدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْخَرٍ
مَّا نَفَقَدَتْ كَلْمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] ، وحدوث آحاد فعله
على لا يستلزم نصاً في حقه .

الحال الثانية : أن يذكر له ويمتنع اللازم بينه وبين قوله، مثل أن يقول الناف
للسمات لمن يثبتها : يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهاً للخلق في
صفاته . فيقول المثبت : لا يلزم ذلك ، لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر
مطلقاً حتى يكن ما ألمت به ، وعلى هذا تكون مختصة به لانفقة به، كما أنك
أيها الناف للصفات ثبتت لله تعالى ذاتاً وتمنع أن يكون مشابهاً للخلق في ذاته ،
فأي فرق بين الذات والصفات؟!.. وحكم اللازم في هاتين الحالتين ظاهر .

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكتاً عنه، فلا يذكر بالترام ولا منع ،
فحكمه في هذه الحال لا ينبع إلى القائل ، لأنه يتحمل لو ذكر له أن يلتزم
به أو يمنع التلازم ، ويجتهد في ذكر له فتبيين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن
قوله ، لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم . ولورود هذين الاحتمالين لا
يمكن الحكم بأن لازم القول قول ، فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من
قوله، لزم أن يكون قوله له، لأن ذلك هو الأصل، لاسيما مع قرب التلازم ،
قلنا : هذا مدفوع بأن الإنسان بشر ، وله حالات نفسية وخارجية توجب
الذهول عن اللازم ، فقد يغفل، أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في
مضائق المناظرات من غير تفكير في لوازمه ، ونحو ذلك .

- القاعدة الخامسة: أسماء الله تعالى توقيفية ، لا مجال للعقل فيها :
وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة ، فلا يزداد فيها
ولا ينقص ، لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء ،